غراماتها تتجاوز ٥ مليارات ليرة

٤٠٠ كرتونة دخان وموز وحواسيب مهربة بحوزة ضابطة دمشق

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» عن ثلاث قضايا جمركية نفذتها ضابطة دمشق عبر توقيف شاحنة خضار قادمة من الحدود الأردنية تظهر أنها تنقل الباذنجان ولكن عملية التفتيش أوضحت أن حمولة البراد هي من الموز المهرب أكثر من (٩٠ كرتونة)، وتمكنت الضابطة على الطريق القادمة من مناطق ريف دمشق (جبل الشيخ) باتجاه دمشق من ضبط شاحنة محملة بأكثر من ٤٠٠ كرتونة دخان مهرب وتم التعامل معها كقضية تهريب تجاوزت غراماتها المالية ٤ مليارات ليرة، ذلك على التوازي مع ضبط مركبة نقل من نوع (فان) قادمة من الحدود اللبنانية محملة بالعديد من المهربات أهمها الأدوات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر (محمول).

وتم إيقاف المركبة التي اتضح لاحقاً بعد التوسع في التحقيق أنها تحمل لوحات مرورية مزورة حيث تم احتجاز السائق وإحالته للقضاء بينما قدرت قيمة القضية بحدود مليار ليرة.

وتفيد معظم المؤشرات العامة لحركة دخول البضائع وخروجها من البلد إلى ارتفاع معدلات التهريب خلال الآونة الأخيرة تبعاً للإجراءات وبرامج خفض المستوردات التي تنفذها الحكومة على التوازي مع الظروف الأمنية التي ما زالت سائدة في بعض المناطق الحدودية، حيث يؤكد المعنيون في العمل الجمركي أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن، حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير قانونية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وأكد المصدر أن العمل الجمركي في المدن وداخل الأسواق يكون حصراً بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وهناك توجيهات لمفارز الجمارك بضرورة الالتزام بهذه التعليمات وعدم الدخول إلى الأسواق أو المحال إلا بعد إعلام الإدارة والتنسيق مع الغرفة المعنية سواء صناعة أم تجارة في المحافظة وحضور ممثلين عن هذه الغرف برفقة الدورية إلى المحل أو السوق وكل ذلك يكون بعد أن يتم التحري عن الحالة التي تتجه إليها الدورية بشكل جيد.

وفي هذا السياق بين المصدر أنه لا يتم تفتيش البضائع المخلصة في المعابر إلا بناء على معلومات وتحريات تفيد بوجود مهربات ويكون ذلك وفق أصول العمل الجمركي بينما تحرص الضابطات على عدم عرقلة حركة ونفاذ البضائع التي خرجت من الأمانات الجمركية الحدودية.

٢,٣ تريليون ليرة أقرضها «الزراعي» خلال ثمانية أشهر

«الزراعي» ينفذ ٧٩ بالمئة من قروض الفلاحين و١٤٣ بالمئة من خطة إقراض ٢٠٢٢

الوطن

تظهر البيانات المالية للمصرف الزراعي التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن المصرف منح ما يزيد على ٢,٣ ألف مليار ليرة قروضاً (لنهاية شهر آب) من العام الجاري ٢٠٢٣ هو ما يمثل معدل تنفيذ ١٤٣ بالمئة من خطة الإقراض للعام الجاري، منها إقراضات للمؤسسات العامة (الحبوب وإكثار البذار والأقطان) بواقع ٢,٢ ألف مليار ليرة، في حين أقرض المصرف الفلاحين ١٢٠ مليار ليرة وهو ما يعادل ٧٩ بالمئة من إجمالي الإقراضات التي خطط الزراعي لإقراضها للفلاحين هذا العام.

بينما أظهرت البيانات أن إجمالي ودائع المصرف تجاوزت ٢٩٤ مليار ليرة موزعة على مختلف أشكال الإيداع: تحت الطلب وودائع لأجل وودائع التوفير وغيرها.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين مدير في الزراعي أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة التي يمارس المصرف فيها نشاطه، مؤكداً أن عقد المقايضة الذي تم إبرامه مع إحدى الدول الصديقة لتأمين ٥٠ ألف طن من سماد اليوريا قيد التنفيذ.

وأكد المدير أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وأوضح أن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليست هناك قروض استهلاكية لدى «الزراعي» وهو ما يسهم في استقرار حالة الطلب على القروض إضافة لحالة تبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية حيث تتم دراسة الطلبات التي ترد لفروع «الزراعي» ومنح القروض خلال وقت قياسي وخاصة في طلبات التمويل للمشروعات الزراعية ذات الطابع الحيوي التي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي، وأن المصرف جاهز لتمويل أي مشروع زراعي تظهر فيه جدية المستثمر وفق آلية التمويل المحددة في نظام عمليات المصرف والتي تتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج.

واعتبر المدير أن الزراعي يعمل على رفع خبرات العاملين لديه عبر تنفيذ برامج تدريب شاملة ومتكاملة تسهم في زيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين في المصرف وخاصة ممن تتطلب مهامهم تخصصاً وخبرة وتم تنفيذ العديد من أعمال ودورات التأهيل في مختلف الأعمال المصرفية والتقنية في مركز التدريب والتأهيل المصرفي وأن العاملين في المصرف الزراعي يمتلكون خبرات مهمة في التعامل مع طبيعة القروض التي يطلبها المزارعون لجهة الضمانات والإجراءات التي يتطلبها منح القرض وهناك تركيز على تقديم كل التسهيلات الممكنة لمنح القروض للمزارعين عبر تبسيط إجراءاتها.

كيلو الحليب يرتفع أسبوعياً بمعدل ٥٠٠ ليرة

السواس لـ«الوطن»: دوريات التموين لا تخالف من يبيع بتسعيرة أعلى بسبب تغير التكاليف

رامز محفوظ

كشف عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن سعر كيلو الحليب يرتفع أسبوعياً بمعدل يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ ليرة وهذا الارتفاع يحصل منذ نحو شهر، وهذا الارتفاع يواكبه ارتفاع بأسعار الجبنة واللبنة واللبن، موضحاً أن هذا الارتفاع في أسعار الحليب ومشتقاته سببه قيام المربين خلال الفترة الحالية بتجفيف الأبقار من أجل تهيئتها للحمل ونتيجة لذلك ينخفض إنتاج الحليب بالتوازي مع زيادة الطلب إضافة لأسباب أخرى مثل ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وأسعار الأعلاف.

وأضاف السواس: من المؤكد أن نشهد ارتفاعات إضافية بأسعار الحليب ومشتقاته خلال الفترة القادمة، مبيناً أن سعر كيلو اللبنة البلدية في الأسواق اليوم يتراوح بين ٢٨ و٣٠ ألف ليرة وكيلو الجبنة البلدية يتراوح بين ٣٨ و٤٠ ألف ليرة وكيلو الجبنة الشلل يتراوح بين ٦٥ و٧٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أن أسعار الحليب ومشتقاته ارتفعت خلال الشهر الحالي بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة.

وأضاف: إن إنتاج الحليب انخفض خلال الشهر الحالي بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة نتيجة عدم توافر الحليب الخام بالشكل المطلوب، موضحاً أن خروج حرفيي الألبان والأجبان عن الخدمة مستمر ولم يتوقف وخصوصاً الذين لا قدرة لديهم على الاستمرار نتيجة ارتفاع التكاليف.

وعن صدور نشرة أسعار تموينية جديدة للألبان والأجبان بالتوازي مع مرور أشهر على صدور النشرة الأخيرة وحصول تغييرات كبيرة خلال هذه الفترة بتكاليف إنتاج الألبان والأجبان أوضح السواس أن المشكلة بتجهيز بيان التكلفة الذي يأخذ وقتاً طويلاً لذا نحن كجمعية نعزف عنه، ولسنا مضطرين لإصدار نشرة جديدة خلال الفترة الحالية باعتبار أن هناك تغييرات تحصل بالتكاليف أسبوعياً، لافتاً إلى أن الجمعية قدمت بيان تكلفة لدائرة الأسعار في مديرية التموين بدمشق منذ نحو ٣ أسابيع وخلال هذه الفترة ارتفع سعر كيلو الحليب بمعدل ٨٠٠ ليرة والمشكلة أنه لغاية اليوم بعد تقديم بيان التكلفة لم ينعقد محضر جلسة لمناقشة بيان التكلفة ورفعه إلى المكتب التنفيذي في المحافظة، مشيراً إلى أنه من المفترض أن يعقد محضر الجلسة فوراً بعد تقديم بيان التكلفة وترفع النتائج بشكل فوري للمكتب التنفيذي للبت بالموضوع وإصدار نشرة جديدة بأسرع وقت ممكن.

لو تم توزيع الحليب بعدالة بين المعامل والحرفيين لانضبطت الأسعار

وبين أنه منذ نحو أربعة أشهر لم تصدر نشرة أسعار جديدة للألبان والأجبان، مؤكداً أن دوريات التموين عند جولاتها على محلات بيع الألبان والأجبان لا تأخذ بعين الاعتبار نشرة الأسعار القديمة ولا تخالف البائع إذا باع بأعلى من التسعيرة السابقة بسبب التغيرات الكبيرة التي حصلت بالتكاليف إنما يتم أخذ التكاليف الجديدة التي باتت واضحة للجميع بالحسبان.

وأوضح سواس أن معامل إنتاج الألبان والأجبان الكبيرة هي التي تستجر الكمية الأكبر من الحليب الخام من المربين وتعطيهم أسعاراً أعلى من أسعار حرفيي الألبان والأجبان كي تستجر أكبر كمية والقيام بتصدير كميات من الألبان والأجبان إلى الخارج، لذا فإن هذه المعامل هي التي تتحكم بالأسعار وتحددها في السوق، مبيناً أنه ليس هناك عدالة في توزيع الحليب باعتبار أن الجمعيات الفلاحية لا تتدخل وغير قادرة على ضبط موضوع توزيع الحليب للمعامل الكبيرة والحرفيين والتحكم بسعره ولو أن هذه الجمعيات وزعت الحليب بشكل منصف بين المعامل والحرفيين لكانت انضبطت أسعار الحليب ومشتقاته في السوق.

وختم بالقول إنه رغم انخفاض إنتاج الحليب لم يتوقف تصدير الألبان والأجبان إذ إن النسبة الأكبر من الكميات المصدرة تذهب إلى الإمارات إضافة لكميات أقل إلى السعودية، مشيراً إلى أن هناك تصديراً إلى دول أوروبا لكن الكميات المصدرة قليلة ولا تؤخذ بالحسبان.

إعادة تشغيل معمل الزيت في شركة سكر حمص بعد توقفه لمدة ٦ أشهر

أيوب لـ«الوطن»: معمل السكر مازال متوقفاً والسبب عزوف تجار عن توريد السكر الخام

نبال إبراهيم

أكد مدير عام شركة سكر حمص ياسر أيوب لـ«الوطن» على إعادة إقلاع معمل الزيت وتشغيله بطاقة إنتاجية فعلية تصل إلى نحو ٦٥ طناً يومياً، بعد الانتهاء من جميع عمليات المغايرة للمعمل وتوافر كميات من بذور القطن بالشركة، وذلك بعد توقفه عن العمل لمدة ٦ أشهر لعدم توفر مادة بذر القطن حينها.

وأشار أيوب إلى أن المعمل سيعمل على تصنيع كمية ألف طن من مادة بذر القطن وهي الكمية المخصصة للشركة هذا العام، لافتاً إلى أن هذه الكمية من بذر القطن ستشغل المعمل لمدة نحو الشهر وسينتج عنها نحو ١٠٠ طن من مادة زيت القطن ونحو ٧٢٠ طناً من مادة الكسبة.

ولفت إلى أنه سيتم تسويق كامل الإنتاج من مادة الزيت إلى المؤسسة السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية.

وبين أنه تم أيضاً إعادة تشغيل قسم الصابون التابع لمعمل الزيت بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٣ أطنان يومياً لأن تشغيل القسم مرتبط بتشغيل المعمل لتحقيق الجدوى الاقتصادية من ذلك، متوقعاً أن يتم إنتاج نحو ٤٠ طناً من الصابون خلال فترة التشغيل.

٧,٣ مليارات ليرة مبيعات الشركة و٥٠٠ مليون أرباحها منذ بداية العام

وأشار إلى أن إجمالي كميات الصابون المنتجة بالشركة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر آب الماضي بلغت ٦٣ طناً.

وأكد أيوب على أن معمل الخميرة يعمل حالياً وبطاقة الإنتاجية تصل إلى ٢٠ طناً يومياً ليتم تزويد محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية) من حاجتها لمادة الخميرة الطرية، مع العلم أن المعمل أنتج منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آب الفائت نحو ١١٤٣ طناً من الخميرة.

وأشار إلى أن معمل الكحول متوقف حالياً عن العمل بعد أن تم تصنيع كمية ٩٩ طناً من الكحول الأبيض خلال الشهر الماضي، مبيناً أنه يتم تشغيل المعمل بحسب الحاجة وأن الإنتاج في المعمل مرتبط بالطلب على المنتج، مشيراً إلى أن إنتاج المعمل بلغ نحو ٣١٩ طناً من الكحول منذ بداية العام الجاري.

وأما بالنسبة لمعمل السكر قال مدير الشركة: إن المعمل ما زال متوقفاً عن العمل لعدم توافر المادة الأولية، لافتاً إلى أنه يتم الإعلان بشكل مستمر لشراء كمية ٢٥ ألف طن سكر خام من المؤسسة العامة للسكر والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية لإعادة تشغيله، إلا أن هناك عزوفاً من العارضين للاشتراك بهذه المناقصة، إضافة إلى أنه يتم الإعلان أيضاً لتشغيل المعمل لمصلحة غيره لكمية ٢٥ ألف طن سكر أحمر خام لتحقيق ربحية اقتصادية للشركة.

وأكد أيوب أن قيمة مبيعات الشركة المنفذة من مختلف منتجات معاملها الرئيسية والثانوية منذ بداية العام الحالي بلغت ما يزيد على ٧,٣ مليارات ليرة سورية، فيما وصلت قيمة منتجاتها إلى أكثر من ٨,٤ مليارات ليرة سورية، وحققت أرباحاً تجاوزت ٥٠٠ مليون ليرة سورية خلال الفترة ذاتها.